شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

كاميرات المحاصصة!

اصرفوا النظر عن مدى صحة ودقة المعلومات التي قدّمها الناطق باسم قيادة عمليات بغداد بشأن عملية التفجير عند مدخل مجلس النواب، وغضّوا البصر عن مدى وجاهة الاعتراضات التي أبداها على تلك المعلومات أحد المقربين من رئيس مجلس النواب، ولاحظوا أن اللواء قاسم عطا أسدى لنا خدمة جليلة في مؤتمره الصحفي الذي قدّم فيه تفاصيل الحادث.

اللواء عطا شرح لنا بالصوت والصورة كيف حدث التفجير الذي قيل أولاً انه استهدف رئيس المجلس أسامة النجيفي ثم قيل لاحقاً إن الهدف كان رئيس الوزراء نوري المالكي. وقد رأينا بأعيننا وسمعنا بآذاننا كيف حاولت سيارة سوداء من النوع الذي يستعمله عادة مسؤولون في المجلس أو الحكومة (مشتراة بمال الشعب بالطبع) أن تقتحم أحد مداخل المجلس في عمق الجزء الأكثر تحصيناً من المنطقة الخضراء، فلما منعها الحراس توقفت في مكان خاص بوقوف السيارات لتنفجر.

في البداية قالت أوساط رئيس البرلمان إن الأخير كان المقصود بالتفجير، فالحادث تزامن تقريباً مع مغادرته مقر عمله في المجلس، لكن اللواء عطا قدّم في مؤتمره الصحفي وقائع مختلفة معلناً أن المقصود هو رئيس الوزراء الذي كان يُزمع المثول أمام البرلمان في موعد غير محدد.

لسنا معنيين بما إذا كانت الرواية الصحيحة هي الأولى أم الثانية. وحتى لو كان يعنينا ذلك فأن إثبات صحة أي منهما من المُحال، لأن قضية من هذا النوع –وقد مرّ بنا مثلها مئات القضايا في السنوات الماضية– هي أقرب إلى قضية البيضة والدجاجة: مَن سبق مَن ومَن جاء ممّن!

المهم أن القضية برمتها أظهرت أن الأجهزة الأمنية في إمكانها، إذا ما أرادت، أن تكشف لنا بالتفصيل الممل كيف تقع التفجيرات الانتحارية وغير الانتحارية، وان في مستطاعها لو أرادت أيضاً تتبع خطوط سير المُفجّرين وصولاً الى بيوتهم، وبالتالي معرفة هوياتهم، فحادث البرلمان أمكن معرفة تفاصيله الدقيقة بفضل كاميرا تعمل على مدار الساعة موضوعة عند مدخل البرلمان، وبفضل تقنية تسجيل مكالمات التلفون المحمول، حيث عُرف ان السيارة فُخّخت خارج المنطقة الخضراء (كيف دخلت الى هذه المنطقة؟ وماذا كانت تفعل أجهزة الكشف وأين كان المكلفون بتشغيلها؟)، كما عُرف ان وراء العملية برمتها مجموعتين احداهما من العاصمة والأخرى من الأنبار، بحسب ما أفاد به الناطق باسم عمليات بغداد في مؤتمره الصحفي.

السؤال الآن: لماذا تعتمد أجهزتنا الأمنية تقنيات التصوير وتسجيل مكالمات التلفون المحمول فقط عندما يتعلق الأمر بكبار المسؤولين الذين يتبارون في ما بينهم أمام الكاميرات في الإعلان عن أنهم نذروا أنفسهم في خدمة الوطن والبلاد والشعب والجماهير والطبقات الكادحة والمحرومة والمظلومة، ولا تركن هذه الأجهزة إلى هذه التقنيات عندما يتعلق الأمر بتفجير الأسواق والمدارس والمستشفيات والمساجد والكنائس ودوائر الدولة؟ .. هل تعجز الموازنة العامة للدولة (المنهوبة) عن اقتطاع عائدات يوم واحد أو يومين أو حتى أسبوع من صادرات النفط لشراء كاميرات ببضعة ملايين من الدولارات تُنشر في الشوارع والساحات كتلك المثبتة أمام مدخل مجلس النواب؟

تبادل الاتهامات بين عمليّات بغداد وتجمّع النجيفي

الأمن والدفاع: على الأجهزة الأمنية أن تنأى بنفسها عن التصريحات

هيمن الانفجار الذي وقع بالقرب من مبنى البرلمان في ٢٨ تشرين الثاني على مجمل الأحداث التي مرت خلال الأيام القليلة الماضية وأصبح مادة دسمة للتراشق الإعلامي بين الكتل السياسية، وتضاربت الآراء حول من المقصود بالانفجار، إذ شكل هذا الأمر المادة الرئيسية لهذا الخلاف

قوات الشرطة الاتحادية.. (أرشيف)

□ بغداد / ماجد طوفان

ومن الواضح أن مجمل الصراع انعكس بين الحكومة وبين الكتل السياسية، بل تعدى الأمر ذلك المدى لتتدخل المرجعية من خلال معتمدها في كربلاء وتتهم السياسيين بالحادث. ولم يقف الأمر عند هذا الحد وإنما اخذ بالتداعيات شيئا فشيئا، ففي حين تشير قيادة عمليات بغداد إلى أن المستهدف كان رئيس الوزراء، ليرد تجمع عراقيون الذي يرأسه النجيفي على تصريحات المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد قاسم عطا ويصفها بالتحريف وتشويه الحقائق. وإزاء هذين الموقفين دعا التيار الصدري أمس الجهات المختصة بتقصّي حقيقة تفجير البرلمان العراقي إلى عدم استغلال نتائج التحقيق لإثارة خلافات جديدة بين الكتل السياسية، فيما أكد أن الهدف من التفجير إحداث شرخ في العملية السياسية وإضاعة فرحة انسحاب القوات الأميركية من العراق. وقال النائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار علي محسن التميمي في بيان صدر، أمس وتلقت (المدى) نسخة منه أن "الهدف الحقيقي من تفجير البرلمان هو شل العملية السياسية وتضييع نشوة الانتصار الذي تحقق بسبب الانسحاب الأميركي من العراق بغض النظر عن الجهة المستهدفة فيه"، داعيا "الجهات المختصة بتقصي حقيقة التفجير إلى عدم جعل نتائج التحقيق مثار خلاف جديد بين الكتل السياسية". وأضاف التميمي أن "استهداف رئيس الوزراء نوري المالكي أو رئيس البرلمان أسامة النجيفي في هذا الوقت يأتي لإحداث شرخ في العملية السياسية وخلق نوع من الجدل والخلاف وعدم الثقة بينها"، مؤكدا أن "ذلك سيؤدي إلى صراعات حزبية لا تخدم سوى الاحتلال الأميركي". من جانبه عبّر تجمع عراقيون عن امتعاضه من تصريحات الناطق الرسمي لعمليات بغداد وقال التجمع في بيان حصلت (المدى) على نسخة منه "إن تجمع عراقيون الوطني يعتبر أن انفجار مجلس النواب يستهدف رمز السلطة التشريعية والرقابية في العراق في استهدافه الرئيس أسامة النجيفي، وشهدت المنطقة الخضراء المحصنة وسط بغداد في (٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١)، تفجيراً بسيارة مفخخة بالقرب من مبنى مجلس النواب أسفر عن مقتل وإصابة خمسة أشخاص بينهم المتحدث باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيب، فيما أكد مكتب رئيس المجلس أسامة النجيفي أن التفجير كان محاولة لاغتيال النجيفي في الوقت الذي يستغرب فيه تصريح قاسم عطا يستنكره أيضاً لما فيه من تحريف وتشويه للحقائق ولما فيه من أغراض مبيتة، ويدعو الأجهزة الأمنية إلى تحري الدقة والمهنية والحيادية في تحقيقاتها وتصريحاتها، مع الحرص على كشف الحقائق ومعاقبة المجرمين وتجنيب شعبنا وبلدنا مثل هذه الخروقات الأمنية التي تستنزف دماءهم"، من جانبها أكدت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، أمس أنها ستقوم بمساءلة الذين أطلقوا التصريحات بشأن تفجير البرلمان من دون تقديم أدلة، فيما دعت الأجهزة الأمنية إلى الابتعاد عن إطلاق تصريحات بعيدة عن واقع التحقيق. وقال عضو اللجنة حاكم الزاملي في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "اللجنة ستجتمع، مع الأجهزة الأمنية والاستخبارية لمناقشة تصريحات المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا بشأن تفجير البرلمان"، مبينا أن "التحقيق مستمر ولم يتضح من هو الشخص المستهدف بها". وأضاف الزاملي أن "اللجنة ستسائل الذين أطلقوا التصريحات بخصوص الحادث من دون تقديم أدلة"، واصفا تلك التصريحات بـ"غير الصحيحة". وعن المستهدف بالعملية أكد الزاملي أنه "بعد الانتهاء من التحقيق فسيتم الإعلان عن الشخص المستهدف بهذه العملية والمتورطين فيها"، داعيا الأجهزة الأمنية إلى "أن تنأى بنفسها عن إطلاق تصريحات بعيدة عن واقع التحقيق لكي لا يتم تغيير مساره باتجاهات أخرى، ما يؤدي إلى تضليل القضاء العراقي". يذكر أن قيادة عمليات بغداد كانت قد أعلنت يوم أمس الاول الجمعة أن منفذي تفجير البرلمان يتألفون من مجموعتين إحداهما من بغداد والأخرى من الأنبار، وأكدت وجود معلومات استخبارية تشير إلى أن السيارة كانت تستهدف رئيس الوزراء عند حضوره البرلمان، كما أشارت إلى أن التحقيق في الحادث لا يزال مستمرا. في سياق متصل اتهم معتمد المرجعية في كربلاء يوم الجمعة الماضي سياسيين بالوقوف وراء التفجير الذي استهدف مجلس النواب الاثنين الماضي، داعياً إلى الكشف السريع عن ملابسات الحادث وتحديد الجهات المتورطة . واستبعد عبد المهدي الكربلائي خلال خطبة صلاة الجمعة "تمكن الجماعات المسلحة من اختراق الإجراءات الأمنية المشددة المفروضة على مبنى مجلس النواب من دون مساعدة من سياسيين"، مبيناً أنه "ما كان بالإمكان تمرير السيارة المفخخة إلى هذا المكان المحصن بلا مساعدة من صاحب موقع مرموق". وكانت المنطقة الخضراء قد شهدت في ٢٨ تشرين الثاني تفجيراً بسيارة مفخخة بالقرب من مبنى مجلس النواب أسفر عن مقتل وإصابة خمسة أشخاص بينهم المتحدث باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيب، فيما أكد مكتب رئيس المجلس أسامة النجيفي أن التفجير كان محاولة لاغتيال النجيفي.

العلواني: البرلمان يرفض اعتبار أحداث الفلوجة إبادة جماعية

□ بغداد / المدى

العلواني

طالب النائب عن تحالف الوسط المنضوي في القائمة العراقية خالد عبد الله العلواني أمس بمحاسبة المسؤولين عن حرب الفلوجة الأولى والثانية، وفي حين أكد أن نسبة الوفيات من الأطفال بلغت ٢٤ ٪ بسبب الأسلحة المحرمة التي استخدمتها قوات "الاحتلال" الأميركي في تلك الحربين، واتهم رئاسة مجلس النواب بإهمال طلب اعتبار أحداث الفلوجة إبادة جماعية لإغراض سياسية.قال خالد عبدالله العلواني في بيان صدر، أمس، وتلقت (المدى) نسخة منه، إن "حرب الفلوجة الأولى والثانية مازالت آثارهما قائمة نتيجة الأسلحة المحرمة التي استخدمتها قوات الاحتلال الأميركي خلال الهجوم السافر الذي قامت به ضد أهالي هذه المدينة المظلومة"، مؤكدا أن "تلك الأسلحة أدت إلى زيادة الأمراض السرطانية والتشوهات الخلقية بين الأطفال وزيادة نسب العقم بين النساء في مدينة الفلوجة". وأضاف العلواني أن "نسبة الوفيات بين الأطفال في الفلوجة وصلت إلى ٢٤ ٪ خلال العام ٢٠٠٩"، مطالبا بـ"محاسبة المسؤولين عن حرب الفلوجة الأولى والثانية". واعتبر العلواني وهو عضو لجنة النزاهة البرلمانية الأحداث التي شهدتها الفلوجة "إحد أكبر الجرائم التي حصلت في تاريخ العراق الحديث"، مشيرا إلى "أننا طالبنا في مجلس النواب باعتبار أحداث الفلوجة إبادة جماعية وجمعنا أكثر من ١٠٠ توقيع من أعضاء مجلس النواب بخصوص هذا الأمر". وأكد العلواني أن "رئاسة مجلس النواب لم تأخذ تلك المطالب بجدية لإغراض سياسية"، لافتا إلى أن "رئاسة البرلمان أحالت القضية إلى لجنة حقوق الإنسان واللجنة القانونية". ودعا العلواني إلى "تشكيل لجنة لزيارة مستشفى الفلوجة لتحقق في الآثار التي لحقت بمدينة الفلوجة بسبب تلك الأحداث". وكان مجلس النواب العراقي ألغى في جلسته الـ٥١ من الفصل التشريعي الأول التي عقدت، في الثالث من نيسان الماضي، التصويت على اعتبار أحداث الفلوجة إبادة جماعية. ولاقت قضية المطالبة باعتبار أحداث الفلوجة إبادة جماعية في حينها تأييداً من بعض الكتل السياسية لاسيما التحالف الوطني الذي أكد أنه سيؤيد المطالبة بالتحقيق مع إياد علاوي حول "جريمة" الفلوجة التي جرت خلال فترة توليه رئاسة الوزراء في حال طالبت العراقية بذلك. فيما اتهم زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، المطالبين باستجوابه على خلفية أحداث الفلوجة بارتكاب جرائم جماعية في جميع أنحاء العراق وتعذيب المعتقلين بالسجون، وفي حين أعتبر أن تلك المطالبات إنما تمثل استهدافاً للقائمة العراقية، أكد في الوقت نفسه استعداده للخضوع للاستجواب مع جميع من كان في موقع المسؤولية. وأكد معهد دولي صحي أميركي في وقت سابق زيادة الأمراض السرطانية والتشوهات الخلقية والوفيات بين الأطفال في مدينة الفلوجة، بسبب استخدام القوات الأميركية الأسلحة المحرمة في حربها على المدينة.

مصفّحات الأميركان في مطار بغداد للبيع في مزاد علني

□ بغداد / إيناس طارق

عند الدخول إلى مطار بغداد الدولي وتحديدا الجهة القريبة من القاعدة الأميركية سوف يشاهد الداخل والخارج من المسافرين سيارات مصفحة خاصة بالجيش الأميركي يتجاوز عددها ١٥ سيارة مدنية سوداء معروضة للبيع وسوف يتم الإعلان عن بيعها في مزاد علني في الأيام القليلة القادمة، احد المصادر الأمنية في مطار بغداد قال: إن هناك تكتما كبيرا على هذه السيارات إضافة الى قدوم ما يقارب ٥٠ الى ٦٠ شخصا يومياً يمثلون جهات سياسية متنفذة وممثلين عن أحزاب يرومون شراءها وبأسعار رخيصة جدا، لكن الجانب الأميركي فضل إجراء مزايدة علنية لبيعها والعائق الوحيد أن هذه السيارات لا يمكن أن تسجل، وأضاف المصدر تم بيع ٦ سيارات لأشخاص مجهولين قاموا بدفع ٦ آلاف دولار فقط لكل سيارة وأخرجوها من المطار ولا يعلم أين توجهوا بها ولا هويتهم لأن الاتفاق كان مع الجانب الامريكي. يذكر ان مصادر قريبة من الجيش الامريكي افادت قبل مدة قصيرة بأن بعض المسؤولين العراقيين تقدموا لشراء السيارات الأميركية المصفحة بأسعار زهيدة بعد أن رفضت الحكومة العراقية تسلمها أو تسجيلها، بينما تشير بعض المعلومات المسربة الى نية القوات الأميركية بيع عربات (همر) مستعملة الى الجيش العراقي. وبحسب المصادر، فقد رافق انسحاب القوات الأميركية وإخلاء أكثر من ٥٠٥ قواعد عسكرية، بعد أكثر من ثماني سنوات على بقائها في العراق، والتخلص من ملايين المعدات والتجهيزات التي لا يرى الجيش ضرورة لنقلها، ما أدى إلى امتلاء الأسواق بهذه المعدات. بينما تؤكد الاتفاقية الأميركية العراقية: "إبان انسحاب القوات الأميركية فان كل الأسلحة والمعدات بأنواعها كافة تعتبر ملكا للحكومة العراقية" والأخرى من الأنبار، وأكدت وجود للحكومة العراقية أو بتهريب الأجهزة والمعدات والسيارات غير المسجلة إلى مقاولين ومتعهدين عراقيين قاموا بدورهم بعرضها في مناطق عدة من بغداد وأحيانا قرب القواعد الأميركية مثل "معسكر التاجي و قاعدة فكتوري "من هذه المعدات مولدات كهرباء كبيرة وأجهزة كومبيوتر متنوعة إضافة الى الأبنية الجاهزة والمطورة وبعض الأثاث. يذكر أن احد القادة الأمنيين أكد قبل مدة قصيرة في تصريح لـ(المدى) قائلاً: السيارات والمواد التي تباع في سوق هرج الجسر تعود إلى قاعدة البكر الأميركية حيث قامت القوات الأميركية ببيعها إلى مقاولين عراقيين وبدون علم الحكومة كما أنها عملت على بيع جميع الأجهزة الكهربائية المختلفة الأشكال والأنواع وحتى الملابس العسكرية وهذا الأمر بالتأكيد خطير جداً لكن من يستطيع قول ذلك إذا كانت قوات من الأمن ترابط أمام السوق وتوفر لهم الحماية، إضافة إلى أن هذه السيارات تستخدم للتهريب خارج بغداد وتساق إلى المحافظات الجنوبية او الشمالية وفي الوقت نفسه فهي خطيرة لأنها قد تستخدم في عمليات القتل والتصفيات السياسية إضافة إلى إمكانية تفخيخها.

استمرار الخلاف على قانون النفط والغاز

ذكر النائب عن التحالف الوطني كمال الساعدي أن قانون النفط والغاز لا يزال في طور النقاش السياسي وليس القانوني.

و قال الساعدي في تصريحات صحفية أمس: "إن المشاكل بين الكتل السياسية حول العقود النفطية وما شاكلها ستبقى قائمة ما لم يقر قانون النفط والغاز".

وبين النائب عن التحالف الوطني "أن الكتل السياسية لا تزال تناقش وتبحث في الجوانب السياسية المتعلقة بقانون النفط والغاز وليست جوانبه القانونية".

العراقية تسعى لوضع نظام داخلي لها

قال النائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي إن الأيام القادمة ستشهد اجتماعا لجميع أعضائها لانتخاب رئيس للقائمة مؤكدا أنها ماضية في مشروعها الوطني بقيادة إياد علاوي.

وأضاف ان اعضاء العراقية يسعون إلى توحيد خطابها باعتماد المشروع الوطني إضافة إلى وضع نظام داخلي سيكون هو المعتمد في عملية إدارتها.

على صعيد آخر أكد الزوبعي الذي رافق رئيس القائمة العراقية إياد علاوي في لقائه رئيس الجمهورية جلال طالباني أن الجانبين بحثا مستلزمات المرحلة القادمة في العراق ما بعد ٢٠١١.

عثمان يَصف الاستجواب بجرس الإنذار

أعرب النائب في التحالف الكردستاني محمود عثمان عن اعتقاده أن الاستجواب شيء من الايجابية، حيث سيكون المسؤول في المرحلة المقبلة حذراً، واصفاً الاستجواب بأنه أشبه بجرس الإنذار.

وبين النائب عثمان أن الاستجوابات التي قام بها مجلس النواب السابق والحالي لم نر منها أي نتيجة لأنه لم يُقَل ولم تُسحب ثقة أي مسؤول.

يذكر أن منظمة الشفافية العالمية في تقريرها الأخير أدرجت العراق ضمن أربع دول يتفشى الفساد المالي والإداري في مؤسساتها الحكومية.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون